

المركزي يغطي إصدارات جديدة لأذونات الخزنة الحكومية

أعلن مصرف البحرين المركزي بأنه تمت تغطية الإصدار رقم 1691 (ISIN BH0004812044) من أذونات الخزنة الحكومية الأسبوعية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين. وتبلغ قيمة هذا الإصدار ٧٠ مليون دينار بحريني لفترة استحقاق ٩١ يوماً تبدأ في ١٤ فبراير ٢٠١٨ وتنتهي في ١٦ مايو ٢٠١٨. كما بلغ معدل سعر الفائدة على هذه الأذونات ٣,١٣٪ مقارنة بسعر الفائدة ٣,١٢٪ للإصدار السابق بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٨. وقد بلغ معدل سعر الخصم ٩٩,٢١٥٪ وتم قبول أقل سعر للمشاركة بواقع ٩٩,١٩٨٪ علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة ١٤٤٪، كما بلغ الرصيد القائم لأذونات الخزنة مع هذا الإصدار ما قيمته ٢,١٦٠ مليار دينار بحريني.



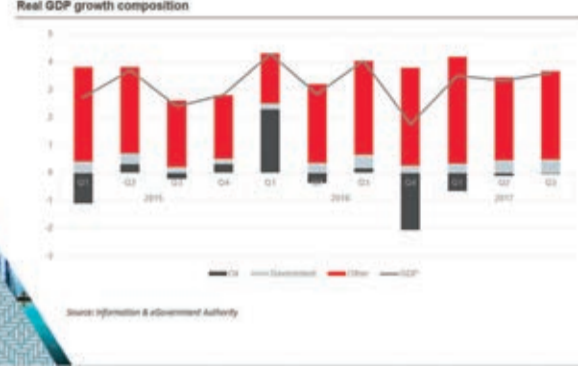
المال والاقتصاد

نمو يستند على قاعدة عريضة

قطاع	2017	2016	2015	2014	2013	2012
Crude Pet. & Nat. Gas	45.1	45.2	45.3	45.4	45.5	45.6
Manufacturing	2.2	2.1	2.0	1.9	1.8	1.7
Construction	1.8	1.7	1.6	1.5	1.4	1.3
Trade	2.1	2.0	1.9	1.8	1.7	1.6
Hotels & Restaurants	1.8	1.7	1.6	1.5	1.4	1.3
Transport & Comm.	1.8	1.7	1.6	1.5	1.4	1.3
Health & Soc. Sec.	1.5	1.4	1.3	1.2	1.1	1.0
Real Est. & Res. Act.	1.7	1.6	1.5	1.4	1.3	1.2
Finance	1.5	1.4	1.3	1.2	1.1	1.0
Government	1.2	1.1	1.0	0.9	0.8	0.7
Other	1.9	1.8	1.7	1.6	1.5	1.4
GDP	2.9	2.8	2.7	2.6	2.5	2.4

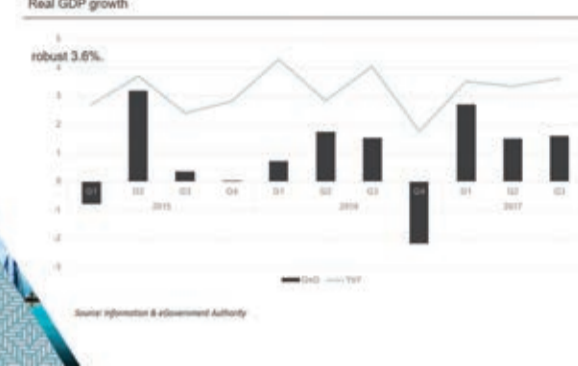
تمكّن محركات النمو غير النفطية حيوية الاستثمار في البنية التحتية

ومن معدل نمو القطاع غير النفطية ٤,٤٪ في حين بلغ معدل نمو القطاع النفطي ٤,٤٪



النمو القوي يواصل زخمه في البحرين

نمو الاقتصاد البحريني في الربع الثالث من 2017 وبلغ معدل نمو حصة القطاع غير النفطية 4,4٪ في حين بلغ معدل نمو حصة القطاع النفطي 4,4٪



في الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٧

القطاع غير النفطي ينمو بنسبة ٤,٨٪ ويشكل ٨٠٪ من الناتج المحلي

تقرير لمجلس التنمية يتوقع استمرار النمو الاقتصادي في البحرين



تغطية: عبدالرحيم فقيري - علي عبدالحق

تصوير: عبدالأمير السلطنة

قال المستشار الاقتصادي لمجلس التنمية الاقتصادية د. يارمو كوتيليان إن الاقتصاد البحريني سوف يسجل أداء أفضل هذا العام قياساً بالأداء الذي سجله في السنوات الثلاث الأخيرة، مع التحسن المتوقع أن يطرأ على مؤشرات القطاع غير النفطي بسبب النمو الإيجابي الذي يحققه كل من قطاع الصناعة ممثلاً في منتجات شركة البنا، وسوق البورصة الذي سجل ثاني أكبر نمو على المستوى الخليجي في ٢٠١٧. والنمو الذي سجله قطاع السياحة، فضلاً عن قطاعات الفنادق والمطاعم والخدمات الاجتماعية والفردية والمواصلات والاتصالات والخدمات المالية.

وأوضح د. يارمو خلال مؤتمر صحفي عقد أمس بمقر المجلس أن مساهمة القطاع غير النفطي في البحرين أكثر من ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

د. يارمو: الاقتصاد البحريني يحقق أسرع معدلات نمو في منطقة الخليج

التغيرات التي طرأت في السياسات الاقتصادية السعودية ستخدم البحرين

البحرين للتكنولوجيا المالية مع مصرف البحرين المركزي وبالأخص وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، ومجلس التنمية الاقتصادية.

كما أنجزت المملكة عددا من الاستثمارات المهمة في البنية التحتية والبيئة الداعمة لقطاع تكنولوجيا معلومات الاتصال وذلك بهدف جعل التحول نحو الاقتصاد الرقمي والريادة في مجال التكنولوجيا المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، إذ شهد انضمام ست شركات حتى إقامة عدد من الفعاليات الرامية إلى المضي قدماً في هذا الهدف وشمل ذلك قمة شركة أمازون لخدمات الويب، وأسبوع التكنولوجيا، ومنتدى الابتكار الذي تنفذه جامعة MIT لريادة الأعمال للشركات الناشئة العربية.

من العام. وقامت البحرين بتنفيذ عدد من المبادرات الرامية إلى تمكين المملكة من الاستفادة من فرص النمو المستقبلية في القطاعات الصاعدة وذلك إلى جانب الأداء القوي للاقتصاد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧.

ونفذت المملكة عددا من المبادرات في ٢٠١٧ ومن ضمنها الإطار التشريعي للتكنولوجيا المالية وهو يشمل مبادرة البيئة الرقابية التجريبية والتي قبلت فعلياً انضمام ست شركات حتى الآن، كما أنه من المقرر أن تطلق البحرين أول مركز متخصص في مجال التكنولوجيا المالية وحاضنة للشركات في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في فبراير.

وسوف يتعاون خليج

الاستراتيجية التي تبلغ قيمتها ٣٢ مليار دولار ويتم تنفيذها كما هو مخطط لها. وتشمل هذه المشاريع تحديث مطار البحرين الدولي، وتوسعة مصهر شركة ألمنيوم البحرين ألبا، وتحديث مصفاة شركة نفط البحرين بابكو، حيث تسارعت عملية التنفيذ في عدد من المشاريع وهو ما يتوقع استمراره في ٢٠١٨.

وارتفعت قيمة المشاريع المطروحة كجزء من صندوق التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي من ٣,٩ مليارات دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٤,١ مليارات دولار أمريكي. وقد تضاعف تقريبا المبلغ التراكمي للنقود التي تم صرفها من ٧٥١ مليون دولار أمريكي في الربع الأخير من ٢٠١٦ إلى ١,٤ مليار دولار أمريكي في وقت لاحق

الغنادق والمطاعم والخدمات الاجتماعية والفردية والمواصلات والاتصالات والخدمات المالية، والتي حققت نمواً حقيقياً تجاوز ٦٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من ٢٠١٧.

معززات النمو الاقتصادي وعلى الرغم من استعادة النمو من مجموعة من العوامل البنوية فإنه يظل مدعوماً من مجموعة واسعة من الاستثمارات في البنية التحتية التي تعزز من النشاط الاقتصادي غير النفطي في الوقت الذي تتراجع فيه أسعار النفط وينخفض الإنفاق الحكومي، حيث تشير التقديرات إلى أن إجمالي المشاريع الاستثمارية قد ارتفعت بنسبة ٢٠٪ تقريبا في العام الماضي وذلك بقيادة من المشاريع ذات الأولوية

الماضي، بقيادة مشاريع البنية التحتية بقيمة إجمالية أكثر من ٣٢ مليار دولار.

فيما تشمل مشاريع البنية التحتية السياحية الحالية في البحرين ١٤ مشروعاً استراتيجياً بقيمة إجمالية تزيد على ١٣ مليار دولار، ويأتي التوسع في هذه المشاريع في ظل الزيادات المطردة في أعداد الزوار للمملكة التي زادت بنسبة ١٢,٨٪ ووصلت إلى ٨,٧ ملايين زائر خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٧.

دينامو القطاع الخاص ويقود القطاع الخاص النمو في القطاع غير النفطي، وذلك مع ما تشهد المملكة من ترشيد المصروفات، حيث يستند الزخم الإيجابي للقطاع على الأداء الجيد في عدد من المجالات ومنها

وتحقق مؤخرًا من أداء قوي، حيث تدعم هذا النمو التحسينات في الإنشائية، واستثمار البحرين في البنية التحتية، والإصلاحات التشريعية إلى جانب تطوير رأس المال البشري والتي تسهم جميعها في المحافظة على الاستخدام والإزدهار على المدى البعيد.

القطاعات الاقتصادية

الضالعة

وحقق قطاع الفنادق والمطاعم أعلى نسبة نمو من الربع الأول إلى الثالث، وذلك بحسب التقرير الصادر من مجلس التنمية الاقتصادية.

وتفوق قطاع الفنادق والمطاعم على العديد من القطاعات المدرجة ضمن جدول يستند على قاعدة عريضة من القطاعات، حيث بلغ نسبة نموه ١١,٤٪، ثم تلاه قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة ٩,٧٪.

وهبط مؤشر نمو قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي بنسبة ١,٤٪، كأسوأ نسبة هيوط سجلته على مدى ٣ سنوات. وارتفع إجمالي الاستثمارات في المشاريع بحوالي ٢٠٪ في العام

وبعكس أداء القطاع غير النفطي ما حققه الاقتصاد البحريني من إجمالي نمو وصل إلى معدل ٣,٦٪ في الأرباع الثلاثة الأولى من ٢٠١٧. وهي نسبة أعلى من معدل النمو الاقتصادي في ٢٠١٦ والتي بلغت ٣,٢٪، وهو ما يجعل من البحرين الاقتصاد الأسرع نمواً في منطقة الخليج العربي.

وقال الدكتور كوتيليان، «واصل الاقتصاد البحريني أداءه الذي رفع سقف التوقعات عالمياً بفضل مجموعة من العوامل البنوية والأخرى المرتبطة بالدورة الاقتصادية، حيث نتوقع أن يواصل الاقتصاد حيويته في ٢٠١٨ وذلك مع نهج البيئة الاقتصادية في المنطقة لتكون أكثر دعماً لتحقيق النمو مع زيادة التنوع الاقتصادي بدعم من حزمة من المشاريع الاستثمارية غير المسبوقة».

وأضاف المستشار الاقتصادي لمجلس التنمية الاقتصادية «نرى جهوداً متزايدة للاستفادة من محركات النمو الاقتصادي الصاعد في المنطقة وما تشهده من تحولات، وذلك إلى جانب ما

وقال إن قيمة المشاريع المطروحة كجزء من صندوق التنمية الخليجي في البحرين ارتفعت من ٣,٩ مليارات دولار إلى ٤,١ مليارات في ٢٠١٧. فيما تضاعف المبلغ التراكمي للنقود التي تم صرفها من ٧٥١ مليون دولار في الربع الأخير من ٢٠١٦ إلى ١,٤ مليار في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧.

وبلغ إجمالي النمو الاقتصادي ما نسبته ٣,٦٪ وهو ما جعل من البحرين أسرع الاقتصادات نمواً في منطقة الخليج العربي في هذه المرحلة.

وحافظ الزخم الاقتصادي على قوته مع التقديرات بشأن نمو القطاع غير النفطي في ٢٠١٨ والتي يتوقع أن تصل إلى ٤,١٪، فيما حقق القطاع غير النفطي في البحرين نمواً سنوياً بنسبة ٤,٨٪ في الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٧، حيث بدأ بان هذا القطاع خلال العام ٢٠١٧ سيجاوز ما حققه من نسبة نمو في ٢٠١٦ بلغت ٤,٠٪ وذلك وفقاً للتقرير الاقتصادي الصادر مؤخرًا عن مجلس التنمية الاقتصادية.

خلال فترة التداول الأولى في بورصة البحرين

طلبة برنامج «تحدي التداول الاستثماري» للجامعات يقدمون أداءهم المالي



من الجدير بالذكر أن برنامج تحدي التداول الاستثماري هو برنامج مسابقات افتراضي يحاكي تجربة التداول الاستثماري في الأسواق المالية العالمية، وقد أقيم هذا البرنامج للمرة الأولى في مملكة البحرين في عام ١٩٩٧ بالتعاون مع المؤسسات المالية والجهات التعليمية. يهدف البرنامج إلى إكساب الطلاب المشاركين الخبرة العملية في مجال الاستثمار من خلال التعرف على الأنظمة والقوانين المطبقة في تلك الأسواق، وتحليل واختيار الأسهم وإدارة محفظة من الأدوات الاستثمارية المدرجة في بورصة نيويورك وبورصة البحرين.

ومجلس التنمية الاقتصادية وشركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات) وبنك البحرين الوطني وصندوق العمل (تمكين)، وثلاثة رعاة من الفئة الذهبية هم: البنك الأهلي المتحد وسيكو وبنك الخليج المتحد، وخمسة رعاة من الفئة الفضية هم: بنك البحرين والكويت وبنك الخليج الدولي وإفستكوب والمصرف الخليجي التجاري ومصرف السلام البحرين. ويشارك في البرنامج هذا العام أربعة فرق طلابية من كل من بوليتكنك البحرين ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) والجامعة الملكية للبنات وجامعة البحرين.

الاستثمارية من حيث الربح والخسارة، بالإضافة إلى المهارات والقيم المكتسبة من البرنامج. ويتكون البرنامج من ثلاث فترات للتداول؛ حيث تقوم كل جامعة بعد انتهاء كل فترة بتقديم عرض توضيحي أمام لجنة تقييم الاستثمار توضح فيه استراتيجيتها الفريقي وأدائه وأهدافه المرئية. ويلقى برنامج تريديكويسيت الدعم من عدد من المؤسسات المالية والمصرفية في البحرين خلال التسعة عشر سنة الماضية؛ حيث يسهم في رعاية البرنامج هذا العام خمسة رعاة من الفئة البلاتينية هم: بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية)،

قامت الفرق الطلابية المشاركة في برنامج «تحدي التداول الاستثماري» للجامعات مؤخراً بتقديم عرض أداؤها المالي خلال فترة التداول الأولى في البرنامج، وذلك في قاعة المحاضرات بمقر البورصة. وخلال الجلسة، قدم أعضاء الفرق الطلابية المشاركة عرضاً حول أداؤهم المالي في كل من بورصتي البحرين وبورصة نيويورك خلال فترة التداول الأولى في البرنامج، كما استعرض الطلاب أهم التحديات التي واجهتهم خلال هذه الفترة، وتقنيات إدارة المخاطر، وأداء الشركات التي تتكون منها محفظتهم